NPT/CONF.2020/PC.I/WP.12

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

22 March 2017
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية

١ - أكدت المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من خلال الاعتراف ”بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية تستهدف تأمين عدم وجود أية أسلحة نووية إطلاقا في أقاليمها المختلفة“. وترحِّب جمهورية إيران الإسلامية بالجهود الرامية إلى إنشاء هذه المناطق، ولكنها تؤمن إيمانا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، مهما يكن إيجابيا، ليس بديلا عن الوفاء بالالتزامات القانونية للدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة وتعهداتها القاطعة بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي. ووفقا لذلك، وبموازاة الجهود المبذولة لإنشاء هذه المناطق، تبرز الحاجة إلى بذل جهود جادة لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية من خلال الإزالة التامة للأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

٢ - وتولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتؤيدها بشدة، وهي فكرة طرحتها إيران لأول مرة في عام ١٩٧٤. وتتمتع إيران بسجل حافل، بين بلدان الشرق الأوسط، من حيث الانضمام إلى الصكوك الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، بصفتها طرفا في بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥)، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال

310317 280317 17-04595 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، وبوصفها إحدى الدول الموقِّعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرامها اتفاقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تخضع بموجبه جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. وهذا، في الواقع، دليل واضح على التزام جمهورية إيران الإسلامية الراسخ بقضية نزع السلاح النووي ومنع انتشاره، وبتحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويشهد ذلك أيضا على مدى قوة التزام إيران بتحقيق هدف حظر استحداث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها وتخزينها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، في الشرق الأوسط خصوصا وعلى الصعيد العالمي بوجه عام.

٣ - ولقد أيَّدت إيران القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، الذي يشكل عنصرا أساسيا لا يتجزأ من عناصر الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ١٩٩٥ والأساس الذي مُدِّدت المعاهدة بناء عليه إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. وللسبب نفسه، دأبت إيران، منذ عام ١٩٩٥، على الدعوة إلى التبكير في تنفيذ هذا القرار والإعمال الكامل لغاياته وأهدافه. وبالمثل، فقد أيَّدت إيران، للأسباب نفسها أيضا، في عام ٢٠١٠، اعتماد خطة عمل بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

٤ - وتعرب إيران عن بالغ قلقها إزاء التأخير المستمر والطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وتشدِّد إيران على أن هذا القرار، كما أعيد التأكيد في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة منذ عام ١٩٩٥، يبقى ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأهدافه. ومما لا شك فيه أن تلك هي المسؤولية الفردية والجماعية لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول الثلاث الوديعة للمعاهدة التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أن الاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات متابعة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تنصُّ بوضوح على أن ”تجدِّد الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجتمعة، بجميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنفيذه على الفور“.

٥ - وإن اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، التي دعت إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، على أن يستمدَّ اختصاصاته من قرار عام ١٩٩٥، وإن كان متأخرا جدا، هو بالفعل القرار الصحيح في الاتجاه الصحيح. ولقد أيَّدت إيران اعتماد خطة العمل تلك ودعت لاحقا إلى تنفيذها في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى إجراء عدة جولات من المشاورات مع ميسِّر المؤتمر، أعلنت إيران رسميا، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قرارها المشاركة في ذلك المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٦ - ومع ذلك، لم يحصل فحسب أن خطة العمل لعام ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لم تُنفَّذ، وبالتالي، لم يُعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، بل كذلك لم يتمكن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ من التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقته الختامية بسبب اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا لا غير على مقرر وارد فيها يتعلق بتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى، على غرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، لم يفشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ إلا بسبب اعتراض بعض البلدان على القرار الذي اتخذ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - والآن، بعد مرور ٢٢ عاما على اعتماد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وبعد مرور ٧ أعوام على اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠ لتنفيذ ذلك القرار، وعلى الرغم من الدعم القوي للأغلبية الساحقة من الدول الأطراف، ومن الجهود التي تبذلها إيران وجميع البلدان العربية في المنطقة من أجل تنفيذهما، تُطرح التساؤلات الوجيهة التالية: ما السبب الذي يدعو إلى عدم تنفيذهما، ولماذا باءت بالفشل جميع الجهود المبذولة في مؤتمري استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ ولعام ٢٠١٥ لتنفيذهما؟ إن الجواب واضح: إسرائيل، وهي الوحيدة غير الطرف في المعاهدة في المنطقة، والتي تمتلك أيضا أسلحة نووية ولديها مرافق وأنشطة نووية غير خاضعة للضمانات، هي العقبة الرئيسية والوحيدة أمام إنشاء هذه المنطقة. وبالإضافة ذلك، وعلى صعيد الممارسة العملية، فإن بعض الأطراف في المعاهدة، بتمثيلها النظام الإسرائيلي في مؤتمرات استعراض المعاهدة، التي ليس من حق إسرائيل التصويت فيها لأنها ليست طرفا في المعاهدة، يعترض على القرارات بشأن التحقيق الفعلي لهذه المنطقة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن تلك الأطراف، وفقط عندما ترى أن من الضروري لمؤتمر استعراض المعاهدة أن ينجح، كما هو الحال في عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠، توافق على قراراته بشأن منطقة الشرق الأوسط، وعندما لا تعتقد ذلك، كما حصل في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، فإنها تعترض على هذه القرارات. وبالمثل، فقد أثبتت هذه الأطراف في سياساتها وممارساتها أنها توافق فقط على أن تظلَّ هذه القرارات حبرا على ورق وليس على تنفيذها الفعلي.

٨ - وعلى سبيل المثال، لم تكد تمضي ساعات قليلة على اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠ التي كانت، بعد تأخير دام ١٥ عاما، أول قرار يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، حتى أصدر أحد الأطراف الراعية لقرار عام ١٩٩٥ والمشاركة في الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بيانا رسميا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، حدَّد فيه بوضوح شروطا جديدة لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠:

> على الرغم من اتفاقنا على الوثيقة النهائية، لدينا تحفظات جدية على جانب واحد من القرار الذي تحتوي عليه بشأن الشرق الأوسط. وتتضمن الوثيقة النهائية اتفاقا بشأن عقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٢ لمناقشة القضايا ذات الصلة بإنشاء

منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط. وتؤيد الولايات المتحدة منذ فترة طويلة إنشاء هذه المنطقة، على الرغم من أن **رأينا هو أن السلام الشامل والدائم في المنطقة**، والامتثال الكامل من جانب جميع دول المنطقة إلى الالتزامات المتعلقة بالحد من التسلح وعدم الانتشار، **شروط أساسية مسبقة لإنشائها**. وبمثل ما أن التزامنا بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية لن يتحقق سريعا، تدرك الولايات المتحدة أن قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هدف طويل الأجل (التأكيد مضاف).

٩ - ومن ناحية أخرى، أعلن النظام الإسرائيلي، بعد يوم واحد من اختتام مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، في بيانه المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠، عن رفضه القاطع للوثيقة الختامية لهذا المؤتمر، باعتبارها ''مليئة بالعيوب''، وأعلن أن ''إسرائيل لن تستطيع المشاركة في تنفيذها''. وعلاوة على ذلك، احتاجت الأطراف المشاركة في الدعوة إلى انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ إلى ١٦ شهرا كي تعلن، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عن تعيين ميسِّر للمؤتمر وتحديد الحكومة المضيفة له. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن إيران وجميع البلدان العربية قد أعلنت رسميا أنها قرَّرت المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٢، فقد أعلن أحد الأطراف المشاركة في الدعوة إلى انعقاد المؤتمر، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أن المؤتمر لا يمكن أن يعقد، وأنه ''لن يؤيد انعقاد أي مؤتمر ستخضع فيه أية دولة في المنطقة للضغط أو العزلة''.

١٠ - وفيما بعد، خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، أعرب المسؤولون الإسرائيليون عن قلقهم إزاء اتخاذ المؤتمر أي قرار ''لإرغام إسرائيل على أن تعترف بحقيقة قدراتها النووية'' كخطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولتفادي ذلك، مارست إسرائيل الضغط على الولايات المتحدة لعرقلة هذا القرار. وعندما اعترضت الولايات المتحدة، إلى جانب المملكة المتحدة وكندا، على الوثيقة الختامية للمؤتمر التي تتضمن قرارا بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، توجَّه رئيس الوزراء الإسرائيلي بالشكر إلى رئيس الولايات المتحدة على ما قام به دعما لإسرائيل.

١١ - ولكن لماذا يستنكف النظام الإسرائيلي عن تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وما زال يستنكف عن القيام بذلك؟ السبب، أولا وقبل كل شيء، أن ذلك يتطلب انضمام إسرائيل الفوري وغير المشروط، بصفتها طرفا غير حائز للأسلحة النووية، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتخلي عن حيازة أسلحتها النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومرافقها النووية السرية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا يتناقض، دون شك، تناقضا جليا مع الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية لهذا النظام القائم على حيازة الأسلحة التقليدية المتطورة وجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

١٢ - وعلاوة على ذلك، فبإلقاء نظرة سريعة على ممارسات النظام الإسرائيلي في الشرق الأوسط وسجله في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، يتضح بصورة جلية مدى خطورة التهديد الأمني الذي يشكّلِه هذا النظام على السلام والأمن في الدول الأطراف في المعاهدة في الشرق الأوسط. كما يثبت مرة أخرى مدى الضرورة الملحة للتعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط من أجل صون السلام والأمن في هذه المنطقة وخارجها. ويشمل هذا السجل من الممارسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: شنَّ النظام الإسرائيلي، منذ قيامه، ١٧ حربا، أي بمعدل حرب واحدة كل أربع سنوات تقريبا؛ واعتدى على جميع جيرانه بلا استثناء؛ وهاجم عددا من الدول الأخرى غير المجاورة له في المنطقة وخارجها؛ واعتدى على المنشآت النووية السلمية لدولتين من دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة (وقد أدان مجلس الأمن بقوة أحد الاعتداءين المذكورين باعتباره انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي)؛ وهدَّد بمهاجمة المرافق النووية السلمية الخاضعة لضمانات الوكالة التابعة لدول أطراف في المعاهدة في المنطقة؛ ولا يزال يمارس الاحتلال على أراضي عدة دول مجاورة، بالنظر إلى أنه يشار إلى إسرائيل في قرارات الأمم المتحدة باسم ''الدولة القائمة بالاحتلال''؛ وهو ليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو أي صك دولي آخر يحظر أسلحة الدمار الشامل، متحديا بذلك النداءات المتكررة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وهو الوحيد في المنطقة الذي يُقدَّر بأنه يمتلك جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك مئات الرؤوس الحربية النووية.

١٣ - كما يتضح من هذه الحقائق تماما أن الطريقة الوحيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي ممارسة المجتمع الدولي ضغطا مستمرا على النظام الإسرائيلي، واستمراره في ذلك، من أجل إجباره على الانضمام الفوري ودون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار بصفة طرف غير حائز للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع أنشطته ومنشآته النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة. ولقد أُقرَّ هذا النهج في مؤتمري استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ ولعام ٢٠١٠ اللذين أكدا مجددا ''أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هدف الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط''.

١٤ - وتؤكد إيران أن تحقيق الأهداف الأساسية للمعاهدة يتطلب، بالإضافة إلى التنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع الالتزامات المنصوص عليها بموجب هذا الصك، التنفيذ الفوري والكامل للقرارات التي اتخذتها مؤتمرات استعراض المعاهدة، وبخاصة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي يشكل عنصرا أساسيا لا يتجزأ من عناصر الوثيقة الختامية لمؤتمر

عام ١٩٩٥ والأساس الذي مُدِّدت المعاهدة بناء عليه إلى أجل غير مسمى دون تصويت. ولقد أكد مؤتمرا استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ ولعام ٢٠١٠ أيضا أهمية هذا القرار والإعمال الكامل لغاياته وأهدافه، وبقاءه ساري المفعول حتى تتحقق أهدافه.

١٥ - وبناء على ذلك، وبالنظر إلى أن جميع الدول الأطراف جدَّدت عزمها، في سياق الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، على أن تتخذ، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير اللازمة بهدف التنفيذ الفوري لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، فإنها مدعوة إلى تكثيف جهودها خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، بسبل منها اتخاذ قرار فعلي بشأن التنفيذ الفوري لقرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط.

١٦ - وفي هذا السياق، تدعو إيران مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ إلى إنشاء هيئة فرعية في إطار لجنته الرئيسية الثانية للنظر في التنفيذ العاجل لقرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، والاتفاق، استنادا إلى التجارب السابقة، على خطوات عملية للإسراع في تنفيذهما.

١٧ - وتقترح إيران أيضا أن تُدرَج في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ العناصر التالية:

يؤكد مجددا الضرورة الملحة للتنفيذ الفوري والكامل للقرار ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط؛

يعرب مجددا عن العزم القوي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف التنفيذ الفوري والكامل لقرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط؛

يعرب عن بالغ القلق لأن رفض إسرائيل هو العائق الرئيسي والوحيد أمام تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط؛

يؤكد مجددا، كما فعل في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هدف الانضمام الشامل إلى المعاهدة في الشرق الأوسط؛

يقرر إنشاء لجنة دائمة تضمُّ أعضاء مكتبه لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة بشأن انضمام إسرائيل الفوري إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومرافقها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٥ واجتماعات لجنته التحضيرية؛

يؤكد مجددا التزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة بالحظر الفعال لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والتسهيلات والموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي، وحظر توفير الدراية أو أي نوع آخر من المساعدة في المجالات النووية والعلمية أو التكنولوجية لإسرائيل، طالما لم تصبح طرفا في المعاهدة و لم تخضع جميع أنشطتها ومرافقها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.